الأمم المتحدة

PBC/2/GNB/6

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
15 May 2008
Arabic
Original: English

لجنة بناء السلام
الدورة الثانية
تشكيلة غينيا – بيساو

تقرير لجنة بناء السلام عن بعثتها إلى غينيا – بيساو
٢٣-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

أولا – معلومات أساسية

١ - في الاجتماع الأول الذي عقدته تشكيلة غينيا - بيساو في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أكدت رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو عزمها على إجراء زيارة ميدانية إلى غينيا بيساو. وأجرت هذه الزيارة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ورافقها فيها موظفون من مكتب دعم بناء السلام التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة. وتمثلت الأغراض الرئيسية لهذه الزيارة الاستطلاعية في (أ) بدء حوار مع حكومة غينيا - بيساو بهدف جمع معلومات عن الحالة السائدة ومعرفة الأولويات المتعلقة ببناء السلام في البلد؛ و (ب) بحث المسائل والتحديات الكبرى المتعلقة بناء السلام مع الحكومة وسائر أصحاب الشأن في البلد؛ و (ج) إيضاح عمليات لجنة بناء السلام والغرض من تحاور اللجنة مع البلد.

٢ - وأوضحت الرئيسة أثناء مناقشاتها مع مختلف أصحاب المصلحة أن الهدف من إنشاء اللجنة هو تقديم الدعم للجهود التي تبذل لبناء السلام في البلدان الخارجة من النزاعات. ويتمثل هذا الدعم في جمع كل الجهات الفاعلة جنبا إلى جنب وحشد الموارد للبلدان الواردة أسماؤها في جدول أعمال اللجنة وإبقاء هذه البلدان محور الاهتمام الدولي الدائم. وسيستحدث إطار استراتيجي أو تعاوني كجزء من علاقة العمل المشترك بين اللجنة وغينيا - بيساو. وأوضحت الرئيسة أن تسلّم البلد زمامَ الأمور يشكل عاملا رئيسيا للتعاون ولاستحداث الإطار الاستراتيجي. كما نقلت مقترحا يقضي بالجمع بين الاستراتيجيات

190608 110608 08-34043 (A)

المتوسطة والطويلة الأجل وبين التدابير القصيرة الأجل التي يمكن أن تزود السكان بالمساعدات الغوثية الفورية.

٣ - وأثناء الزيارة، أجرت الرئيسة مناقشات مع رئيس الوزراء واجتمعت بوزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون التعاون الدولي ووزراء المالية والاقتصاد والعدل والداخلية والدفاع وشؤون الرئاسة ورئيس أركان الجيش وممثلي منظمات المجتمع المدني وأعضاء السلك الدبلوماسي المقيمين في غينيا - بيساو والمعتمدين لديها وفريق الأمم المتحدة القطري.

٤ - ويتمحور التقرير حول أصحاب الشأن الذين تحاورت معهم الرئيسة، بحسب الفئة. وترد أسماء أعضاء الوفد في المرفق الأول؛ ويرد برنامج الزيارة الكامل في المرفق الثاني.

ثانيا - الحكومة

٥ - أعرب الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين الذين اجتمعوا بالرئيسة عن عميق تقديرهم لقرار اللجنة إدراجَ غينيا - بيساو في جدول أعمالها. ورحبوا أيضا بزيارة رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو، التي أجريت في الوقت المناسب. وأعربوا عن امتنانهم لحكومة البرازيل على موافقتها على ترؤس التشكيلة. وإذ شددوا على أن بناء السلام أمر لا بد منه للتعافي والنمو والتنمية في فترة ما بعد النزاع، أعربوا عن أملهم بأن تعود علاقة التعاون بين حكومة غينيا - بيساو واللجنة بالفوائد على شعب غينيا - بيساو. كما ذكروا أن غينيا - بيساو قد مرت بمرحلة من عدم الاستقرار أدت إلى إبطاء النمو الاقتصادي وخسارة الخبرات الفنية وتناقص الثقة الدولية بالبلد. غير أنهم شددوا على أن البلد يمتلك إمكانات كبيرة، وهذا هو سبب حاجته إلى الدعم الدولي لتمكينه من شق طريق الاستقرار السياسي والنمو والتنمية الاقتصاديين الثابتين.

٦ - ويشكل الاستقرار السياسي أمرا حيويا لخلق البيئة المؤاتية للسلام والازدهار واستعادة الثقة الدولية. وفي هذا الصدد، تم التشديد بشكل خاص على برنامج إصلاح قطاع الأمن الذي أُطلق في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وضم هذا البرنامج ثلاثة مكونات هي: (أ) إصلاح القوات المسلحة؛ و (ب) تعزيز قوات الأمن؛ و (ج) تحديث قطاع العدل. وأعدت الحكومة وثيقة بشأن استراتيجية إعادة هيكلة قطاعي الدفاع والأمن وتحديثهما. وقدِّر في هذه الوثيقة أن الحكومة ستحتاج إلى مبلغ ١٨٤,٣ مليون دولار لإصلاح القطاع بمكوناته الثلاثة. وفي ما يلي بعض العناصر الرئيسية لبرنامج الإصلاح: (أ) توفير البنى التحتية للقوات المسلحة؛ و (ب) تحديث القوات المسلحة وإعادة هيكلتها، وبخاصة تزويدها بالأجهزة اللازمة لمراقبة المجال الجوي وإحكام الأمن على الحدود البحرية والدفاع عن أرض

البلد برمتها؛ و (ج) تحسين الأوضاع المعيشية في الثكنات ومراكز الشرطة؛ و (د) رفع مستوى تدريب الأفراد العسكريين وأفراد قوات الأمن؛ و (هـ) بناء قدرات قطاع العدل وتعزيز فعاليته؛ و (و) إعداد برنامج لتسريح الأفراد العسكريين ودفع التعويضات الملائمة للمسرحين منهم.

٧ - وتم التشديد على أن عملية التسريح الوشيكة لا ينبغي أن تؤدي إلى إبعاد الجنود الذين خدموا بلدهم بتفان وتميُّز بدون أن يوفَّر لهم ما يضمن مستقبلهم. وأشير إلى أن برنامج إصلاح قطاع الأمن الذي وُضع في عام ١٩٧٧ لم يقدم التعويضات المالية الكافية للجنود أثناء عملية التسريح تلك. وهذا ما جعل من الجنود المسرحين آنئذ أهدافا سهلة للتجنيد في مختلف الفصائل التي شاركت في القتال أثناء النزاع الأهلي الذي شهدته الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وبناء على ذلك، لا ينبغي الاكتفاء فقط بتدريب الجنود الذين سيسرحون نتيجة لتنفيذ برنامج إصلاح قطاع الأمن تدريبا وافيا لإعادة إدماجهم في الحياة المدنية، بل يتعين أيضا تزويدهم بالموارد المالية الكافية لبدء أعمال تجارية خاصة بهم. لهذا السبب، اقتُرح تنفيذ عملية الإصلاح هذه بالتزامن مع المبادرات الرامية إلى إطلاق الأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات.

٨ - وتم التشديد إلى حد كبير على ضرورة إصلاح القطاع العام. وجسد هذا الأمر الإقرار بضعف الإدارة العامة الحالية الذي يعيق قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وإدارة الاقتصاد على نحو سليم وتنمية القطاع الخاص. واعتُبر أن العناصر الرئيسية لإصلاح القطاع العام تتمثل في خفض حجم قوة العمل فيه إلى ٠٠٠ ٥ عامل من عددها الحالي الذي يتجاوز ٠٠٠ ٢٠ عامل؛ وتحسين إدارة الأموال العامة عبر التقيد بصرامة بالبرنامج المتعلق بضمان الحد الأدنى من الاستقرار المالي الذي اعتُمد في أيار/مايو ٢٠٠٧؛ وتحسين الكفاءات المهنية للعاملين في القطاع العام عبر تدريب وإصلاح المؤسسات المالية العامة مثل الجمارك وسائر مؤسسات تحصيل الإيرادات وتعزيز نظام تحصيل الإيرادات. وأشار المسؤولون الرسميون الحكوميون مع الارتياح إلى احتمالات التعاون بشكل إيجابي مع صندوق النقد الدولي، وطلبوا مساعدة اللجنة على دعم حواره مع المؤسسات المالية الدولية المعنية، لا سيما بشأن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبالنسبة لدر الإيرادات، أشير إلى أن عجز الحكومة عن دفع أجور العاملين في القطاع العام عائد في المقام الأول إلى ضعف قاعدتها الضريبية.

٩ - وعُزيت العائدات الضريبية المنخفضة إلى انعدام النمو الاقتصادي الناجم بدوره عن انخفاض الإنتاج في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك وعن ركود الصناعة. وبدوره، عُزي

ضعف أداء هذين القطاعين أساسا إلى انقطاع التيار الكهربائي. وبالتالي، من الأهمية بمكان توفير التيار الكهربائي بشكل دائم لزيادة الإنتاج في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة. وذُكر هذا الأمر أيضا في سياق البرامج التي يمكن أن تحقق نتائج إيجابية على المدى القصير. وثمة مثال على ذلك ألا وهو المشاريع التجريبية التي تنفذ حاليا لإضافة قيمة إلى صادرات جوز الكاجو ولإنتاج الطاقة النظيفة من مشتقاته، التي قوبلت بالترحيب كمبادرات يمكن المضي في تطويرها.

١٠ - ويؤدي عبء خدمة ديون البلد الخارجية الهائلة إلى شل قدرة الحكومة على الاستثمار في البنى التحتية العامة. وفي الوقت نفسه، وبغية حفز النمو الاقتصادي، تعهدت الحكومة بخلق البيئة المؤاتية للأعمال التجارية. ولتحقيق ذلك، اعتمدت الحكومة مجموعة متنوعة من التدابير شملت استحداث إطار قانوني وتنظيمي سليم للمعاملات التجارية؛ وإنشاء مكتب جامع متعدد الخدمات لاستعراض ملفات المؤسسات التجارية وتسجيلها والموافقة على إنشائها؛ وتقليص عدد الأيام اللازمة لإنشاء المؤسسات التجارية في البلد؛ وطلب المساعدة الفنية من الشركاء للمساعدة على صوغ قوانين جديدة بشأن الاستثمار في البلد؛ وتعديل قوانين العمل والعمالة في البلد؛ وتعديل التشريعات لتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال البنى التحتية. وأشير إلى أن النمو الاقتصادي أمر حيوي لتكوين الثروات وخلق فرص العمل والتغلب على الفقر وترسيخ دعائم السلام الدائم الطويل الأجل.

١١ - وتم التشديد مرارا وتكرارا على أن الاتجار بالمخدرات يمثل أحد الأخطار الجديدة التي تتهدد الاستقرار السياسي في البلد، إذ تحولت غينيا - بيساو في السنوات القليلة الماضية إلى نقطة عبور هامة للاتجار بها في وقت كانت تفتقر فيه الحكومة إلى القدرة المالية والفنية والإدارية على الكشف عن تجار المخدرات وردعهم. وللقضاء على هذا التهديد الجديد، وضعت الحكومة، بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، خطة حولتها إلى خطة عمل تنفيذية. وتأمل الحكومة أن تساعد التعهدات التي قُطعت في مؤتمر لشبونة المتعلق بمكافحة المخدرات في غينيا - بيساو على معالجة مشكلة تجارة المخدرات. وما زالت الحكومة، من جهتها، ملتزمة تمام الالتزام بتنفيذ الخطة بأكملها. وأُقر على نطاق واسع بأنه يلزم تعزيز المؤسسات الحكومية، بخاصة قطاع العدل، لضمان مكافحة تجارة المخدرات بطريقة فعالة.

١٢ - وثمة موضوع تم التطرق إليه بشكل بارز ومتكرر أثناء المباحثات مع الوزراء وهو موضوع الثغرات الهائلة في القطاعات الاجتماعية. وتتجسد هذه الثغرات في عدة مظاهر تشمل ارتفاع معدلات الأمية في أوساط الشباب والنساء؛ وارتفاع معدلات البطالة في عداد

الشباب؛ والخدمات الطبية الرديئة؛ ونقص المهارات الفنية لدى الشباب؛ والاستثمارات الحكومية الضئيلة في قطاعي الصحة والتعليم. وأوليت أهمية فائقة لضرورة خلق فرص عمل للشباب وإعدادهم للاستفادة من الفرص الاقتصادية وذلك عبر التدريب المهني الذي يزودهم بالمهارات اللازمة. واقتُرح في هذا الصدد أن تبذل الحكومة جهودا خاصة للتركيز على بناء القدرات لتوفير التدريب المهني. وفي الوقت نفسه، ينبغي زيادة الاستثمارات الحكومية في قطاع الصحة من أجل توفير المزيد من الخدمات الصحية الأساسية، بخاصة الخدمات الصحية الوقائية. ويشكل الشباب عاملا إيجابيا للتغيير ولا ينبغي ادخار أي جهد لتمكينهم من المشاركة بحيوية في الحياة الاقتصادية وفي المجتمع.

١٣ - ويعكف البلد حاليا على التحضير للانتخابات النيابية التي حدد موعد مؤقت لإجرائها في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وتعتبر هذه الانتخابات عنصرا هاما من عناصر تعزيز الاستقرار السياسي وغرس الثقافة الديمقراطية في البلد. ومن ضمن الأنشطة المقرر تنفيذها في هذا المجال تسجيلُ الناخبين وطباعة أوراق الاقتراع وإعداد البيانات البيولوجية لوثائق الهوية. وقدِّر بأن تكلفة الانتخابات التي ستجري في الدورة الانتخابية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ ستبلغ ٨,٦ ملايين دولار، لم يُجمع منها حتى تاريخه إلا ما نسبته ٧ في المائة. وتعمل الحكومة، بمساعدة من منظومة الأمم المتحدة، على حشد الدعم المالي لهذه الانتخابات.

ثالثا - السلك الدبلوماسي

١٤ - عقدت الرئيسة اجتماعا مع أعضاء السلك الدبلوماسي الذي يضم البعثات المقيمة في غينيا - بيساو والبعثات المعتمدة لديها والمنظمات الإقليمية، من بينها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمفوضية الأوروبية.

١٥ - وأعرب أعضاء السلك الدبلوماسي عن تأييدهم لزيارة الرئيسة وأشاروا إلى أن وقت مساعدة غينيا - بيساو هو الآن وليس لاحقا. وتشكل علاقة التعاون والعمل بين اللجنة وغينيا - بيساو أهم رموز التزام المجتمع الدولي بدعم البلد. ويتعين أن يتجسد الدعم الدولي لغينيا - بيساو في بذل جميع أعضاء المجتمع الدولي جهودا مشتركة، بمن فيهم الشركاء الثنائيون والمؤسسات المتعددة الأطراف. غير أنه لا ينبغي رهن أي مساعدة تقدم إلى البلد بشروط كثيرة، إذ إن الحكومة لا تملك لا القدرة ولا الوقت للوفاء بها. كما ينبغي للدعم المقدم إلى البلد أن يجمع بين الإجراءات القصيرة الأجل والتدابير المتوسطة والطويلة الأجل، أي بمعنى آخر، يجب على المجتمع الدولي عدم التخلي عن البلد.

١٦ - وأُقر بأن غينيا - بيساو بحاجة إلى المساعدة بشأن طائفة من المسائل وبأن الاستقرار السياسي أمر ضروري لبناء السلام بشكل دائم وفعال. غير أن تغيير السياسات والموظفين وضعف قدرة الإدارة العامة أديا إلى شل قدرة الحكومة. ولكي تتمكن الحكومة من الاستفادة على أكمل وجه من الدعم الذي سيقدمه إليها المجتمع الدولي، من الضروري تعزيز الإدارة العامة، وترسيخ عملية المصالحة الوطنية التي لا بد منها لتحقيق الاستقرار السياسي، وخلق بيئة مؤاتية لنمو القطاع الخاص.

١٧ - وذكر الممثلون الدبلوماسيون المجالات التي تلقت فيها حكومة غينيا - بيساو الدعم من حكوماتهم أو منظماتهم وأعلنوا أنهم سيواصلون تقديم المساعدة. واشتملت هذه المجالات على تدريب الأطباء والممرضين والفنيين الطبيين والشرطة والجيش؛ وتوفير قروض صغرى لتنفيذ برامج مخصصة للنساء؛ والعمل على إزالة الألغام؛ ودعم تغذية الأطفال في المدارس؛ وتعزيز الديمقراطية؛ وتنظيف قطاع المالية العامة ومكافحة الفساد؛ والعمل مع الجيش والشرطة لمكافحة الاتجار بالمخدرات؛ وترسيخ سيادة القانون؛ وتوفير المساعدات الإنسانية؛ وتشييد المباني الحكومية والمدارس الابتدائية والثكنات العسكرية؛ ودعم حكومة غينيا - بيساو لإصدار قانون العفو عن الجنود. وتم التشديد على أن إصدار قانون العفو كان أحد العوامل التي دفعت بالقوات المسلحة إلى قبول برنامج إصلاح قطاع الأمن.

١٨ - ونظرا لازدياد الدعم الذي تتلقاه غينيا-بيساو من عدة شركاء ثنائيين ومؤسسات متعددة الأطراف، تم التركيز على ضرورة تحسين التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة. فتعزيز عملية التنسيق بين الشركاء لن يمكنهم من تجنب احتمالات الاحتكاك مع تجنب ازدواجية الجهود فحسب، بل سيتيح أيضا تقديم المساعدات بطريقة متسقة تمنح كلا من الشركاء فرصة تنفيذ مشاريع في المجالات التي يمتلكون فيها خبرات خاصة. ولتحقيق ذلك، اقتُرح أن يعقد أعضاء السلك الدبلوماسي، بما في ذلك المنظمات دون الإقليمية، اجتماعات شهرية تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو.

١٩ - وقدم الممثلون الدبلوماسيون وجهات نظرهم بشأن ما اعتقدوه مسائل رئيسية ينبغي للجنة بناء السلام أن تركز عليها أثناء عملها المشترك مع غينيا - بيساو. وشملت هذه المسائل إصلاح قطاع الأمن والقطاع العام، وتقديم المساعدة للانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٨ والانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٠، والطاقة، ومكافحة تجارة المخدرات، ودعم قطاعات الزراعة والصحة والتعليم، وبناء القدرات اللازمة للتدريب المهني. كما شددوا على الحاجة إلى تنفيذ مشاريع سريعة الأثر كطريقة تجعل الأشخاص يلمسون على الفور فوائد العمل المشترك بين حكومة غينيا - بيساو واللجنة. وأكدوا أنه في حال عدم معالجة مسألتي إصلاح

قطاع الأمن وتجارة المخدرات بسرعة، فإنهما ستقوضان الاستقرار النسبي السائد حاليا في البلد. ومن جانب آخر، فإن لم يطرأ أي تحسن على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، يخف حماس الجمهور ودعمه للحكومة. ولهذا، يتعين أن يصاحب الجهود الرامية إلى تحقيق تقدم سريع في إصلاح قطاع الأمن التزام مماثل بتحسين حياة الشعب بطريقة ملموسة من خلال توفير إمدادات دائمة بالطاقة وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية.

رابعاً – منظمات المجتمع المدني

٢٠ – رحب ممثلو منظمات المجتمع المدني في غينيا – بيساو، الذي يشمل القطاع الخاص والمنظمات النسائية والشبابية والمجموعات المعنية بحقوق الإنسان وشبكة غرب أفريقيا لبناء السلام، بفرصة التحاور مع رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو. كما التقت الرئيسة على انفراد بأسقف بيساو.

٢١ – وأكدوا، أثناء المناقشات، أن مشكلة الاستقرار السياسي في غينيا – بيساو ترتبط مباشرةً بالحالة الاقتصادية المزرية في البلد. وأولي اهتمام شديد للمشاكل الهائلة في قطاعي التعليم والصحة. كما عزوا الأسباب الكامنة وراء النزاع إلى انعدام النمو الاقتصادي وفرص العمل. وأوضحوا أن ثمة صلة بين إصلاح قطاع الأمن والتنمية، منوهين إلى أنه لا بد لتحقيق السلام والأمن من بذل جهود متضافرة لمحاربة الفقر، ولا بد لتحقيق النمو الاقتصادي من استئصال الفقر، ولا بد لتحقيق النمو من توافر البنى التحتية الملائمة التي تعمل بصورة جيدة، وأهمها الطاقة التي أضحت ضرورية لزيادة إنتاج السلع والخدمات.

٢٢ – وثمة عوامل كثيرة حالت دون النمو وتوفير فرص العمل في البلد. وهذه العوامل تشمل عدم إمكانية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على القروض، ولا سيما المؤسسات التي تملكها النساء؛ والصعوبة التي يواجهها مشغلو هذه المؤسسات في الحصول على موافقة لتنفيذ مشاريعهم من المصارف التي باتت تطلب بصورة متزايدة ترجمة وثائق المشروع إلى الفرنسية في بلد ناطق بالبرتغالية؛ والافتقار إلى المهارات التقنية؛ وطول المدة الزمنية التي يستغرقها تسجيل المؤسسة والموافقة على إنشائها. ومما يزيد من حدة هذه المشكلة أمام مشغلي المؤسسات الصغيرة الذين يحرصون على دخول أسواق الصادرات الإقليمية والعالمية هو الافتقار إلى المهارات اللازمة لتسويق الصادرات – ولا سيما المنتجات العضوية – والصعوبة التي يواجهها أصحاب المؤسسات التجارية الصغيرة في التقيد بالمعايير المعترف بها دولياً الخاصة بالصادرات. ومن أجل التغلب على هذه المشاكل، يتعين إطلاق مشاريع مخصصة للتدريب المهني ومعالجة المنتجات المحلية ودعم معارفها التقنية بشأن فرص

تسويق الصادرات والنظر في اتخاذ التدابير الكفيلة بإتاحة إمكانية الحصول على القروض الصغيرة.

٢٣ - وبالرغم من التقدم الذي أُحرز مؤخراً في زيادة عدد النساء في مجلس الوزراء، وإصدار تشريعات تعزز المساواة بين الجنسين، لا تزال النساء يعشن حالة من الحرمان الشديد. فعدم امتلاكهن القوة الاقتصادية يجعل من الصعب عليهن الترشح للانتخابات، ولا سيما الانتخابات البرلمانية، ومعدل الأمية مرتفع في أوساطهن ويعانين أكثر من غيرهن من أعباء الفقر. ولا تزال مسألة إيجاد وظيفة تشكل، حتى بالنسبة للمرأة الملمة بالقراءة والكتابة والمتعلمة، مهمة شاقة.

٢٤ - ورغم التركيز بشدة على ضرورة تعزيز سيادة القانون باعتباره عنصراً أساسياً من عناصر عملية إصلاح قطاع الأمن. لكن مزيداً من الجهود قد كرست حتى الآن لإعادة هيكلة القوات المسلحة وتحديثها دون الاكتراث بعنصر سيادة القانون. ومع اقتراب موعد الانتخابات القادمة، غدا من فائق الأهمية تعزيز سيادة القانون لترسيخ الممارسات والتقاليد الديمقراطية في البلد. وقد أُبرزت أيضاً أهمية استكمال الدورة الانتخابية بإجراء الانتخابات البلدية. وثمة شاغلان وثيقا الصلة يتعلقان بضرورة معالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إضافةً إلى الاتجار بالمخدرات الذي ازداد في الآونة الأخيرة.

٢٥ - والتزمت منظمات المجتمع المدني بالاضطلاع بدورها في دعم الاستقرار السياسي وإطلاق عجلة الاقتصاد وتوطيد السلام في البلد. ولهذا، أصبحت أكثر توقاً لإقامة حوار نشط مع اللجنة كجزء من العمل المشترك الواسع النطاق مع غينيا - بيساو، وذلك بهدف تحقيق نتائج ملموسة في سبيل السلام. ولمنح المجتمع المدني فرصة المشاركة مشاركةً فعالة في عملية بناء السلام، طلبت المنظمات المذكورة تزويدها بالدعم لبناء قدراتها لتنفيذ هذه العملية. ومن ثم، أوصت منظمات المجتمع المدني اللجنة بأن تعتمد نهجاً شاملاً في صياغة إطار عمل لبناء السلام أو صك مماثل له في غينيا - بيساو.

خامساً - فريق الأمم المتحدة القطري

٢٦ - أعرب فريق الأمم المتحدة القطري عن ارتياحه إزاء قرار اللجنة بالعمل المشترك مع غينيا - بيساو التي ما برحت تعاني، بعد انقضاء عدة سنوات على انتهاء النزاع فيها، من عدد من المشاكل الهيكلية، مثل ضعف قدرة الإدارة العامة الذي أدى إلى العجز عن تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وعدم كفاية الموارد المالية لدفع تكاليف هذه الخدمات. وأشار الفريق إلى وجود مشكلة هيكلية كبيرة أخرى تتمثل في انعدام النمو الاقتصادي والعائدات الضريبية.

٢٧ - وأفضى انعدام النمو الاقتصادي إلى تراجع فرص العمل، ولا سيما في أوساط الشباب. وفي الوقت ذاته، بما أن نسبة الذين يلتحقون بالمدرسة من الشباب الذي تتراوح أعمارهم بين ٨ أعوام و ١٣ عاماً لا تتجاوز ٣٠ في المائة، فإن نسبة الملتحقين بالمدرسة الثانوية هي حتى أقل من ذلك. وقد نتج عن ذلك حلقة مفرغة حيث تتضاءل شيئاً فشيئاً المهارات التي ينبغي أن يتزود بها الشباب الذين يستعدون لدخول الحياة الاقتصادية في المستقبل، في حين أن انعدام النمو في الوقت الحاضر يقضي على فرص مشاركة أصحاب المهارات فيها. ومن المحتمل أن يكون لازدياد معدل بطالة الشباب في البلد آثار تزعزع الاستقرار. وقد ساد اعتقاد قوي بضرورة أن يولي البلد اهتماماً خاصاً للقطاعات الاجتماعية، ولا سيما لقطاعي التعليم والصحة. وكان من رأي الفريق القطري أنه في الوقت الذي ربما يكون فيه إصلاح قطاع الأمن هاماً للاستقرار السياسي في البلد، فإن القطاعات الاجتماعية تستحق عناية خاصة إذا ما أريد للبلد أن يبدأ السير في طريق تحقيق النمو والتنمية على الأجل الطويل.

٢٨ - ومن العناصر الهامة لحفز تعافي الاقتصاد ونموه بناء قدرات الحكومة في طائفة من القطاعات. ويمكن اعتماد نهج يقضي بتعزيز هذه القدرات من خلال توفير تدريب محدد الأهداف لأداء مهام معينة. وينبغي لهذه الجهود أن تركز على تعزيز قدرة إدارات الحكومة على صياغة السياسات ووضع الخطط وتنفيذ البرامج ذات الصلة التي تمكن الشعب من لمس نتائج السلام والإحساس بآثاره. وقد وجه اهتمام خاص لضرورة تنفيذ ما وصف بمشاريع ثمار السلام الأولى، التي ينبغي ربطها ببرامج التنمية التي تنفذ حاليا. وينبغي أن تعد المشاريع الرامية لجني ثمار السلام الأولى استنادا إلى وجهات نظر الحكومة والمجتمع المدني؛ وبعبارات أخرى، إن التحاور مع المجتمع المدني الذي ينشط بشكل رئيسي على مستوى القاعدة الشعبية يستحق الاهتمام ذاته الذي يولى للحوار مع قادة الحكومة. ومثال على ذلك أنه يمكن لأحد هذه المشاريع أن يتناول قطاع الصحة؛ فانقطاع التيار الكهربائي في مستشفيات بيساو يتسبب في مصاعب شديدة، ويؤدي في بعض الأحيان إلى عواقب مميتة. ويمكن لتنفيذ مشاريع سريعة الأثر مثل توفير مولد كهربائي، التي تتطلب موارد متواضعة نسبياً، أن يحدث أثراً فورياً على أوضاع السكان المعيشية.

٢٩ - وأُقر أيضاً بأن الاستثمار المباشر الأجنبي ضروري لتعزيز تنوع الاقتصاد. وهذا بدوره سيتطلب من الحكومة أن تستعيد ثقة الشركاء الدوليين بها الذين أعرب بعضهم في الماضي عن خيبة أملهم منها.

سادساً – ملاحظات ختامية

٣٠ – تعتبر مشاركة لجنة بناء السلام بمثابة نقطة تحول في تطور عملية الانتقال السياسي والاقتصادي في غينيا – بيساو وفيما يضطلع به المجتمع الدولي من عمل مشترك مع هذا البلد. وجاءت الزيارة في أنسب وقت. فهي جرت بعد إنجاز برنامج العمل القطري (من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان) لتنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. كما تزامنت مع تقديم برنامج إصلاح قطاع الأمن في البرلمان في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وهو تاريخ بدء البعثة. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، نظر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في تقديم مساعدة طارئة مخصصة لما بعد انتهاء النزاع إلى غينيا – بيساو وأقرها.

٣١ – وأتاحت الزيارة للرئيسة فرصة الحصول على آراء ووجهات نظر بشأن التحديات التي يواجهها البلد، بما فيها المسائل الرئيسية المشمولة بجهود البلد لبناء السلام. ويركز ما يتبقى من هذا الجزء على ثلاثة مواضيع هي: (أ) الدلائل التي تبشر بالأمل والشواغل؛ و (ب) وتوقعات الحكومة بشأن عمل اللجنة المشترك معها؛ و (ج) والمسائل الرئيسية في عملية بناء السلام.

٣٢ – وثمة دلائل كثيرة تبشر بالأمل في غينيا – بيساو وتوفر أسسا ثابتة لزيادة الدعم الدولي للبلد ولعمل اللجنة المشترك مع الحكومة. وتشمل هذه الدلائل المناخ الذي يسوده الاستقرار السياسي؛ والتزام الحكومة بإصلاح قطاع الأمن؛ والعزم على إصلاح القطاع العام والاعتراف بضرورة بذل الجهود لمعالجة أوجه القصور الكبيرة في القطاع الاجتماعي. ومع ذلك، توجد شواغل بشأن عدم القدرة على مكافحة الاتجار بالمخدرات الذي يعتبر تهديداً جديداً للاستقرار السياسي ومكافحة فعالة، وبشأن عدم قدرة القطاع العام على مساعدة الحكومة في العمل بطريقة مثمرة مع المجتمع الدولي.

٣٣ – وتبين في المناقشة مع قادة الحكومة وكبار المسؤولين أنهم يعلقون آمالا كبيرة للغاية على العمل المشترك مع اللجنة. وتحرص الحكومة بوجه خاص على تقديم الدعم في مجالات شددت عليها إذ اعتبرتها مسائل رئيسية لإنجاح الجهود التي يبذلها البلد لبناء السلام. وتتطلع الحكومة إلى العمل المشترك مع اللجنة كوسيط محفز على زيادة الدعم الدولي ومواصلة الاهتمام الدولي من أجل تلبية ما لدى البلد من احتياجات إنمائية.

٣٤ – وأبرز التحاور مع مختلف أصحاب المصلحة، ولا سيما مع الحكومة، عدداً من المسائل الرئيسية لبناء السلام في البلد. وهي تشمل إصلاح قطاع الأمن؛ والقطاع العام، بما في ذلك إدارة الشؤون المالية بطريقة سليمة ودفع أجور العاملين في القطاع العام؛ ومكافحة

الاتجار بالمخدرات؛ وتوفير الطاقة للمساعدة على زيادة الإنتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد؛ وتقديم المساعدة للانتخابات القادمة وبناء القدرات اللازمة لتوفير التدريب المهني للشباب؛ ومنح الحوافز لإعادة تنشيط الاقتصاد. والحالة المثلى هي التمكن من معالجة هذه العناصر بطريقة مشتركة ومتكاملة، وبالتشاور عن كثب مع الحكومة التي ستتولى في نهاية المطاف تحديد الأولويات وتوجيه عمل اللجنة.

٣٥ - ويمكن لأي استراتيجية طويلة الأجل أن تقترن بنهج قصير الأجل من خلال اختيار المشاريع التي يمكن أن تؤثر بسرعة على أوضاع الشعب المعيشية. ويمكن اعتبار هذه المشاريع وسيلة لتنفيذ أنشطة اقتصادية في قطاعات معينة، مثل قطاع جوز الكاجو، ودعم الاستقرار السياسي بجملة إجراءات منها تقديم مساهمات للعملية الانتخابية، وتقديم مزيد من المساهمات لمكافحة الاتجار بالمخدرات واتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ القوانين، وتحسين نظام التعليم في البلد.

٣٦ - وأعربت الرئيسة عن تقديرها لحكومة غينيا - بيساو ولمكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في غينيا - بيساو ولفريق الأمم المتحدة القطري لما قدموه من دعم ومساعدة أثناء هذه الزيارة.

المرفق ١

أعضاء الوفد

ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، الممثلة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة، رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام

ألكسندر منديس نينا، سكرتير أول، البرازيل

إيجيفيوم إلوهو أوتوبو، مدير التخطيط الاستراتيجي ونائب رئيس مكتب دعم بناء السلام

فيليب هلمينغر، موظف الشؤون السياسية، قسم التخطيط الاستراتيجي، مكتب دعم بناء السلام

المرفق ٢
البرنامج

الأربعاء، ٢٣ كانون الثاني/يناير

١٢/٠٥	وصول ماريا لويزا ر. فيوتي وألكسندر مينديس نينا إلى بيساو
١٢/١٥ – ١٢/٣٠	اجتماع مع ماريا دا كونسيكاو نوبري كابرال، وزيرة خارجية غينيا – بيساو
١٤/٣٠ – ١٦/٠٠	اجتماع مع شولا أوموريجي، ممثل الأمين العام في غينيا – بيساو، وجيوسيبينا ماتزا، الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غينيا – بيساو
١٦/٣٠ – ١٧/٣٠	اجتماع مع مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في غينيا – بيساو وفريق الأمم المتحدة القطري

الخميس، ٢٤ كانون الثاني/يناير

٩/٤٠ – ١٠/٣٠	اجتماع مع روبيرتو فيريرا كاشيو، وزير الدولة للتعاون الدولي
١٠/٣٠ – ١١/٣٠	اجتماع مع سيرتوريو بيوتي، وزير الداخلية
١١/٤٥ –١٢/٣٠	اجتماع مع إيسوفو سانها، وزير المالية
١٢/٤٥ – ١٣/٣٠	اجتماع مع مارشيانو باربيرو، وزير الدفاع
١٣/٣٠ – ١٥/٣٠	اجتماع مع ممثلي المجتمع المدني
١٤/١٥ – ١٤/٣٠	مارتينهو دافا كابي[أ]، رئيس مجلس الوزراء
١٦/٢٠ – ١٧/٠٠	اجتماع مع تاغبا نا واي، رئيس أركان الجيش

الجمعة، ٢٥ كانون الثاني/يناير

٠٩/١٥ – ١٠/٠٠	اجتماع مع أسقف غينيا – بيساو، بيسين
١٠/١٠ – ١١/٠٠	اجتماع مع كارمليتا بيريس، وزيرة العدل

(أ) مكالمة هاتفية.

١١/٠٠ - ١٢/٠٠	اجتماع مع أبوبكر دهبة، وزير الاقتصاد
١٣/٠٠ - ١٥/٠٠	اجتماع مع البعثات الدبلوماسية
١٥/١٥ - ١٥/٣٠	اجتماع مع بيدرو دا كوستا، وزير شؤون الرئاسة
١٦/٢٥	مغادرة السيدة فيوتي والسيد نينا ميندیس